مقياس سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

استاذ المقياس : زبيري حسين

المحاضرة الأولى و الثانية

أولا- مفهوم الحركات الاجتماعية.

عند تحديدنا للمفهوم سنحاول تجنب سيطرة التصنيفات بناء على محددات للتعريف مستعارة من سياقات تختلف عن سياقات المجتمعات العربية، حيث يؤدي هذا المسار إلى نماذج قبلية متوافقة مع الطرح النظري والسياسي لواضع التعريف. " وأكدنا على أن غياب الحركات الاجتماعية المتطابقة مع الحركات المعرفة وفقا للسياق الأوربي أو الأمريكي اللاتيني، لا يعني بالضرورة انتفاء وجود حركات اجتماعية أخرى بيننا. وعلى هذا فقد حددنا هدفنا ، انطلاقا مما هو قائم، في محاولة فهم القوى الداخلية والفاعليات في المجتمعات العربية التي تسعى إلى التأثير في الواقع أو تشكيل المستقبل"[1]، والتعرف على عملية التنظيم الذاتي لمختلف الجماعات الاجتماعية بصرف النظر عن شكل هذا التنظيم . وأيضا بلورة تصور شامل عن الجماعات الساعية إلى هامش من الاستقلال عن الدولة والتي تعتبر المفتاح لفهم النضال الديمقراطي لمقاومة أوضاع الليبرالية الجديدة وسياساتها ، وما يمكن أن يسفر عنه من بدائل لها. أي إننا إزاء سعي لفهم تفاعلات اجتماعية ملموسة,

عناصر اساسية مميزة للحركات الاجتماعية

لم يتفق الكثير من الدارسين والباحثين في علم الاجتماع على تعريف موحد وشامل للحركات الاجتماعية، وبالتالي تعددت هذه التعاريف من باحث إلى أخر، ومن تيار إلى أخر، وأحيانا نجد اختلافات من داخل نفس التيار. بيد أنها اتفقت أبرزها على مجموعة من العناصر الأساسية التي نجملها فيما يلي:

•الحركات الاجتماعية تتميز بالبعد الجماعي– نميز هنا بين جماعي واجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى بين فعل أو سلوك جماعي وحركة اجتماعية؛

•فعل أو سلوك جماعي يربك السير العام؛

•لها أهداف وبرامج يدافع عنها ويتبناها الأتباع؛

•تهدف إلى تغيير أو على الأقل إرباك وخلخلة وضع قائم: سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي..

عرف عالم السياسة الأمريكي "شارلز تيلي" في كتابه الحركات الإجتماعية (1768–2004) هذا المفهوم بقوله: «إنها سلسلة التفاعلات بين أصحاب السلطة و أشخاص ينصبون أنفسهم، وباقتدار، كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، و في هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع، أو في ممارسة السلطة، و تدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأيد »،[1] و يرى

الباحثون هذا التعريف يحتاج الى بعض التطوير، فليس من المعقول أن يكون من شروط الحركة قياسها بالتظاهر، فهذا هو المعنى التقليدي لنشاطية الحركة ،أما المعنى الحديث، فمن الأهمية، أن يضع في اعتباره ثورة الإتصالات و ما رافقها من تطور في الأساليب جعلت من إمكانية إنشاء مجموعة على الإنترنيت، أو إنشاء منتديات تهدف الى حث الناس على تبني أفكار ورؤى معينة ،أو الدعوة الى مطالبات محددة، بديلا عن هذا النوع التقليدي من التظاهرات وحتى الاعتصامات.

أما مشروطية التمثيل النيابي الرسمي، فإن الباحثون لديهم عليها بعض التحفظات، باعتبار أن "تيلي" يربط بين وجود الحركة ،وعدم وجود التمثيل النيابي الرسمي لها في مؤسسات الدولة، وهو أمر يحتاج الى قدر من المراجعة، حيث أنه ينفي فكرة الحركات التي تعتبر التمثيل الرسمي غير كاف لها و تنشأ بناء على ذلك .و لو كان الأمر كذلك –كما يقول "تيلي"– فإنه ما تفسير وجود حركات إجتماعية نشطة في العديد من الدول الغربية ،والتي تدعي وجود تمثيل لكافة الحركات الإجتماعية داخل مؤسساتها الرسمية؟

كما يشير المفهوم بمعناه العام إلى:« سلسلة من الأفعال والجهود، التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من أهداف مشتركة ،ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير موقف إجتماعي قائم ، و هو بمثابة جهد جماعي مقصود وموجه لتغيير المجتمع في أي اتجاه وبأية وسيلة، بما في ذلك العنف واللاشرعية والإنسحاب من

الواقع .ومن ثم تحتاج الى نموذج معين للتنظيم ،كما تستند الى عادات و تقاليد و مجموعة قيم و أدوار اجتماعية.»[2[

و يرفض "فرانسوا شازل" أي تعريف اختزالي للحركة الإجتماعية ،معرفا إياها كمقاولة جماعية للإحتجاج و المعارضة تستهدف فرض تغيرات عميقة في البنية الإجتماعية والسياسية، بالعودة المكثفة لوسائل لامؤسساتية، و هو تعريف يضع القنوات التقليدية للديمقراطية التمثيلية في أزمة.

أما "الحركة الإجتماعية" حسب "ألان تورين" وانسجاما مع الخط الماركسي، فهي الفعل الجماعي الذي من خلاله يناضل الفاعل الطبقي من أجل التوجيه و القيادة الإجتماعية للتاريخانية ،أو التوجيه الثقافي للمجتمع من أجل التحكم في التوجهات الكبرى للتغيير الإجتماعي، ويطرح ما يسميه بمبادئ الوجود و التي تتمثل في ثلاثة مبادئ و هي كالتالي:

-م**بدأ الهوية:** إذ يتعين على الحركة الاجتماعية أن تعلن عن هويتها و من يمثلها.

-**مبدأ التعارض:** تحديد الخصم الذي يتعارض مع أهداف الحركة الإجتماعية و توضيحه بشكل موضوعي.

-**مبدأ الكلية:** و هو أهم مبدأ عند "ألان تورين" ،حيث يفترض من الحركة الاجتماعية أن تكون مكونة من وعي جمعي و شمولي، بمعنى اخر، أن لا تكون أقلية، أو فردية، أو

إيديولوجية ،لأن هذا المبدأ يساهم بشكل كبير في التأثير على الرأي العام و على تحقيق المطالب و المكتسبات و ضمان الحقوق.

وقد يمكن اعتبار الحركات الإجتماعية استجابات عقلانية لمواقف جديدة أو مستجدة في المجتمع، على اعتبار أنها تهدف الى تجديد الحياة السياسية و الاجتماعية و توفير ظروف حياتية افضل مما هو قائم. ومن هنا تعتبر هذه الحركات بمنزلة قوى ضغط لتحقيق الإصلاح و التقدم و إيجاد واقع جديد يستند الى نسق مغاير من القيم تتحاوز التناقضات التي يعاني منها المجتمع، سواء في المجال السياسي، أو الإقتصادي ،أو الإجتماعي، أو حتى في المجال الثقافي.

كما تعتبر الحركات الإجتماعية بمثابة التتويج التاريخي النظري، باعتبار وجودها انعكاس طبيعي لتناقضات المجتمعات الحديثة ،و صراع الطبقات الرأسمالية المتوحشة ،أو البيروقراطية الناشئة عن الهيمنة الطبقية تناقض الفرد و الدولة، كما افرزت انتقالا من الحركات الإجتماعية على أسس طبقية الى الإنتقال التاريخي لتحرير الإنسان في كينونته. و تطرح مراجعات مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع والقائم على البرمجة و المعلومات، و الذي يتميز بأنماط مختلفة من العلاقات و الصراعات الطبقية ،ففي المجتمع المبرمج يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي في تغيير الأوضاع القائمة، و بالتالي يطرح الصراع الطبقي على أساس أنه ذو طبيعة اجتماعية ثقافية، وهو ما يشكل تغير بنيوي جذري في النظرية الماركسية.

وهي عبارة عن خطة جماعية تعبر عن خلل وظيفي من داخل المجتمع، حيث تعمل على تجاوز ذلك الخلل عبر مجموعة من الوسائل و الطرق التي ترى أنها مناسبة و مفيدة و ستساعد على تحقيق مطالبها و انتزاع حقوقها، هذا من جهة، و من جهة اخرى، فإن نجاحها مرتبط أساسا بالقطع مع ما هو إيديولوجي أو التنازل عن القميص السياسي